Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 2, 2024

Deanship of Scientific Research

The Impact of the Demographic Composition on the Political System's Stability: Iraq as a Case Study

Etaf Melhe Eid Alnwairan [1], ***Hani Abdel Karim Akhw Irsheida*** [2], ***Alhareth Mohammad Sbeitan Alhalalmeh*** [3]

[1]Academic researcher, Zarqa, Jordan.

[2]Department of Political Science, Faculty of Bayt Al-Hikma for Political Sciences and International Studies, Al Al-Bayt University, Mafraq, Jordan.

[3]Department of Basic Sciences, Faculty of Arts, Zarqa University, Zarqa, Jordan.

Received: 29/5/2022
Revised: 21/11/2022
Accepted: 13/4/2023
Published: 30/3/2024

* *Corresponding author:*
alhareth2011@yahoo.com

Citation: Alnwairan, E. M. E. ., Akhw Irsheida, H. A. K. ., & Alhalalmeh, A. M. S. . (2024). The Impact of the Demographic Composition on the Political System's Stability: Iraq as a Case Study . *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(2), 347–359. https://doi.org/10.35516/hum.v51i2.1059

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: The study highlights the mutual impact of demographic variation and political stability using Iraq as a case study due to its ethnic and religious diversity. Hence, it examines how sectarian diversity in Iraq affects stability and political integration.

Methods: The analytical approach is used to investigate the nature and shape of the political system and its institutions. The study analyses the societal nature of the state and whether diversity is a positive element that results in stability. Therefore, it attempts to show how the regime's institutions deal with this diversity, and whether they were able to harmonize the demographic differences and use them in favor of the political system.

Results: The study reveals that there is a strong connection between demographic variation and political stability. It demonstrates that the demographic variation in Iraq led to political instability because of the state's inability to unit all minorities. It also intercepted the potential establishment of a central government which is capable of dealing with external and internal threats. Moreover, it negatively influenced social cohesion in Iraq.

Conclusion: The study concludes that the demographic variation in Iraq and other developing countries has a negative impact on the political stability of the region as it leads to sectarianism. Hence, it recommends that decision makers in sectarian countries should try to help sectarian identities integrate into a collective national identity.

Keywords: Demography, Iraq, Political system.

التّكوين الدّيمغرافيّ و أثره في استقرار النّظام السّياسيّ: العراق دراسة حالة

عطاف ملهي عيد النّويران [1]، ***هاني عبدالكريم أخوارشيدة*** [2]، ***الحارث محمد سبيتان الحلالمة*** [3]

[1] باحثة أكاديميّة، المفرق، الأردن.

[2] قسم العلوم السياسية، كلية بيت الحكمة للعلوم السّياسيّة والدّراسات الدّوليّة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

[3] قسم المساقات الخدمية، كلية الآداب، جامعة الزرقاء، الزرقاء، الأردن.

ملخّص

الأهداف: تهدف الدراسة إلى تعرُّف أثر علاقة التكوين الديموغرافي في الاستقرار السياسي، آخذة الجمهوريّة العراقيّة كحالة دراسة؛ وذلك لتنوع المجتمع فيها، ولوجود العديد من الطوائف والأعراق. كما هدفت الدراسة إلى تعرُّف تأثير هذا التنوع الطائفي في العراق على تحقيق الاستقرار والاندماج السّياسيّ لمكونات الدّولة الدّيموغرافيّة.

المنهجية: اتبعت الدراسة منهج تحليل النظم، وذلك بدراسة طبيعة وشكل متغيرات النظام السياسي ومؤسساته مع تحليل الطبيعة المجتمعية للدولة وشكل هذا التنوع وهل هو عنصر إيجابي يحقق الاستقرار أم لا؟ وذلك بمعرفة طبيعة تعاطي مؤسسات النظام مع هذا التنوع، وهل استطاعت دمج هذه الاختلافات وتوظيفها كنقطة قوة لصالح النظام السياسي.

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة كبيرة بين التنوع الديموغرافي والاستقرار السياسي؛ حيث أثبتت أن التنوع الديموغرافي داخل العراق خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي؛ وذلك لعدم مقدرة الدولة على توحيد المجتمع، وصهر الانتماءات الفرعية لصالح الهوية الجامعة. الأمر الذي جعل الدولة غير مستقرة سياسيًّا، كما أنها حالت دون قيام حكومة مركزية قادرة على مواجهة الأخطار الخارجية والداخلية وعدم إيجاد تماسك للنسيج الاجتماعي داخل العراق.

الخلاصة: إن التنوع الديموغرافي في العراق وفي غيرها من الدول النامية، أثر سلبًا على تحقيق الاستقرار السياسي، مما تسبب في صراعات طائفية بين مكونات المجتمع. توصي الدراسة صنّاع القرار في الدول متعددة الأطياف إلى صهر الانتماءات الفرعية لصالح الهوية الجامعة.

الكلمات الدالة: الدّيموغرافيا، النّظام السّياسيّ، العراق.

المقدمة

مع ظهور الدّولة الحديثة بمفهومها السّياسيّ والقانونيّ والاجتماعيّ واكتمال عناصرها، جاءت مسائل أخرى تبيّن الشّكل الحضاريّ الذي يبيّن ويوضّح هويّة الدّولة، فالتّراكيب البنيويّة والهويّات الفرعيّة داخل النّظام السّياسيّ يحدد ماهيّة الدّولة وإلى أيّ شكل حضاريّ أو اجتماعيّ أو دينيّ تذهب باتجاهه. وأهم هذه العناصر هو: التّركيبة السّكانيّة التي ظهرت بما يسمّى التّكوين الدّيموغرافيّ. فهذا المصطلح الذي يشير إلى طبيعة التّركيبة السّكانيّة من حيث جنس وأصل وهويّة السّكان وانتمائاتهم الدّينيّة والثّقافيّة والاجتماعيّة، فبذلك فإنّ التّكوين الدّيموغرافيّ في أيّ بلد له دور كبير في تحقيق الاستقرار السّياسيّ أو عدمه، وذلك من حيث كونه عنصر قوّة أو عنصر ضعف.

كثيرًا ما يتحكّم التّكوين الدّيمغرافيّ في استقراره البلد أو عدمه، فالتّكوين الدّيمغرافيّ يقدّم أفضل وسيلة لفهم التّركيب السّكانيّ في دولة ما، وهذه المعرفة من شأنها أن تضيف عمقًا وقدرة على التّنبؤ بما يمكن أن يحدث في المستقبل على الصّعيد السّياسيّ والاجتماعيّ. ويمرّ العراق اليوم بمرحلة تاريخيّة دقيقة، يظهر العامل الأهم فيها بكثرة الصّراعات والاضطرابات والقلاقل، التي كانت سببا في ظهور مشكلات سياسيّة واجتماعيّة قادت في بعض مراحلها إلى صراع واقتتال داخليّ قاد إلى تدخّل خارجيّ سواء كان هذا التّدخّل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، صراعا كان مدفوعا بتشابك مصالح الدّول دوليّا وإقليميّا.

وهذه الاضطرابات والمشاكل لم تكن وليدة اللحظة، بل هي وليدة عوامل تاريخيّة وسياسيّة وديمغرافيّة ساعد الاحتلال الأخير للعراق من قبل الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى كشفها وإبرازها، ومن ثمّ استغلالها عبر تأجيجها وتضخيمها خدمةً لمصالحه. وقد يكون من أهمّها استغلال القضية الطّائفيّة والدّينيّة في العراق في لتأجيج الصّراع والفوضى وإطالة أمدها، خاصة بوجود قوى خارجيّة دوليّة وإقليميّة تعمل على استمرارها، وهكذاتشعّبها داخليّا وخارجيّا؛ الأمر الذي ألقى الضوء على أهميّة التّكوين الدّيمغرافيّ للعراق الذي يتّسم بالتّنوع الكبير، وأثر هذا التّنوع في استقرار نظامه السّياسيّ الذي ظهر في العقدين الماضيين على شكل أزمات سياسيّة واجتماعيّة أضعفت كثيرا من قدرة النّظام السّياسيّ في العراق على ممارسة أدوار سياسيّة فاعلة على الصّعيد الدّاخليّ والخارجيّ، دخل بسببها العراق بمراحل حرجة شكّلت في بعض مراحلها تهديدا حقيقيّا لوحدة العراق واستمرار وجودة بالصّورة التي عهدناها.

أهميّة البحث

تبرز أهميّة هذا البحث من خلال تسليطه الضّوء على أهميّة التّكوين الدّيمغرافيّ داخل الدّولة، في محاولة للفهم الدّقيق للتّركيبة الدّيمغرافية للمجتمع العراقيّ، وأثّر ذلك في العمليّة السّياسيّة والنّظام السّياسيّ، وذلك لأنّ النّظام السّياسيّ يتأثّر بالتّكوين الدّيمغرافيّ، الذي يعكس مدى التّرابط أو التّفكّك داخل المجتمع، من حيث: هل المجتمع يغلب عليه الانسجام والوحدة أم هو مجتمع متعدد المكونات. الذي ينعكس تأثيره على العمليّة السّياسيّة داخل النّظام السّياسيّ؛ إمّا على شكل استقرار وقوّة أو يظهر على شكل أزمات ومشاكل تلقي بظلالها على العمليّة السّياسيّة في النّظام السّياسيّ محدثة حالة من عدم الاستقرار السّياسيّ.

إشكاليّة البحث

تنطلق مشكلة الدّراسة من أنّ مسألة التّكوين الدّيموغرافيّ من أكثر المسائل التي واجهتا الأنظمة السّياسيّة في تحقيقها هدفها نحو الاستقرار السّياسيّ فعدم مقدرة هذه الأنظمة على تحقيق الاندماج الاجتماعيّ بين أبناء الشّعب الواحد حققّ إشكاليّة لدى الأنظمة السّياسيّة نتيجة عدم التّعامل معها بعقلانيّة وفقا لأسس الحكم الرّشيد التي تبني عليها الأنظمة السّياسيّة ووفقا لدورها الأساسيّ في بناء مجتمع متماسك قوي، لذلك فغياب أسس الاندماج الاجتماعيّ وصهر المجتمات مع بعضها لبعض حققّ حالة من عدم الاستقرار السّياسيّ وذلك باعتبار أنّ هذه الأنظمة لا تملك القدرة على تحقيق مجتمعات متجانسة تحقق الاستقرار السّياسيّ وتنطلق الدراسة أسئلة بحثيّة وفقا الآتي:

- ما أثر التّكوين الدّيمغرافيّ للعراق في استقرار نظامه السّياسيّ؟

و يتفرّع منه الأسئلة الآتية:

1- هل لتعدد مكونات المجتمع العراقيّ أثر في نظامه السّياسيّ؟

2- هل التّأثير الذي مارسه التّكوين الدّيمغرافيّ في استقرار النّظام السّياسيّ في العراق كان تأثيرا سلبيا أم إيجابيّا؟

3- هل تمّ استغلال هذا التّنوع من قبل أطراف سياسيّة داخليّة أسهمت في إدامة حالة عدم الاستقرار السياسيّ في العراق؟

4- هل استغلت حالة التّنوع التي تميّز المجتمع العراقيّ من قبل أطراف خارجيّة إقليميّة للتدخّل في شؤون العراق الدّاخليّة؟

أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى عدد من الأهداف العلميّة والعمليّة

الأهداف العلميّة

1-تعرُّف مفهوم التّكوين الدّيموغرافيّ والاستقرار السّياسيّ.

2-تعرُّف علاقة الاستقرار السّياسيّ بالتّكوين الدّيموغرافيّ.

3-تعرُّف أثر التّكوين الدّيموغرافيّ في الاستقرار السّياسيّ.

الأهداف العمليّة

1-تعرُّف حالات تطبيقيّة لدول أثر فيها التّكوين الدّيموغرافيّ في تحقيق الاستقرار السّياسيّ.

2-تزويد صانع القرار بأهميّة الانتباه لأهميّة المكونات السّياسيّة داخل الدّولة في تحقيق الاستقرار.

3-ربط مخرجات ومكونات الاستقرار السّياسيّ في تحقيق الاندماج السّياسيّ لمكونات الدّولة الدّيموغرافيّة.

حدود الدّراسة

المحدّد الزّمانيّ

بحثت الدّراسة في أثر التّكوين الدّيموغرافيّ على الاستقرار السّياسيّ في العراق خلال فترة الحكم الملكيّ والجمهوريّ.

المحدّد المكانيّ

وهو دراسة العراق باعتبارها دولة يوجد فيها اختلاف في الأصول والأعراق، وتنوّع دينيّ واجتماعيّ كبير وهي من أكثر الأمثلة الواقعيّة على كيفية تأثير عامل التّكوين الدّيموغرافيّ في تحقيق الاستقرار السّياسيّ.

فرضيّة البحث

يتميّز العراق بوجود مجتمع شديد التّنوع، سواء من حيث الدّين أو الاثنيّة (القوميّة) أو اللّغة، تنوّع أغنى المجتمع العراقيّ ثقافيّا وفكريّا، وكذلك انعكس تأثيره على الأنظمة السّياسيّة التي حكمت العراق، وعليه فإنّ الدّراسة تقوم على فرضيّة رئيسيّة مفادها أنّ هناك علاقة سلبيّة تمثّلت بأنّ تنوّع التّكوين الدّيمغرافيّ للمجتمع العراقيّ أثر سلبا باستقرار النّظام السّياسيّ.

ويتفرّع من الفرضيّة الرّئيسة فرضيّات فرعيّة كما يأتي:

- الفرضيّة الأولى: كلما تعدّدت مكونات التّكوين الدّيمغرافيّ داخل الدّولة كلما زادت فرص الصّراع بين مكوّنات المجتمع المختلفة.
- الفرضيّة الثانية: كلما ازدادت حالة عدم الانسجام بين مكونات المجتمع، كلما ازدادت فرص عدم الاستقرار السّياسيّ داخل الدّولة.

منهجيّة البحث

تمّ الاعتماد في هذا البحث على منهج تحليل النّظم، وذلك في تعرف أثر التّكوين الدّيمغرافيّ لدولة العراق في استقرار نظامه السّياسيّ، وذلك من خلال عرض الجوانب المؤثّرة لكل وحدة من الوحدات المتعدّدة والمترابطة ذات التّأثير المتبادل على بعضها البعض وتحليلها وفقا لمحددات النظام السياسي.

الإطار النظري

عند تطبيق موضوع الدراسة بالاطار النظري المنشود فإن من أهم هذه النظريات هي نظرية التحديث تحديد المتغيرات الاجتماعية التي تعبر عن إيجاد إطار فكري تعبيري يشخص واقع الحال و التي تُسهم في التقدم الاجتماعي وتطوّر المجتمعات وتسعى إلى شرح عملية التطور الاجتماعي .تخضع نظرية التحديث للنقد الذي ينشأ بين أيديولوجيات الاشتراكية والسوق الحرّة، ومنظري المنظومات العالمية، ومنظري العولمة، ومنظري التبعية وغيرهم. لا تشدّد نظرية التحديث على عملية التغيير وحسب، بل على ردود الفعل إزاء هذا التغيير أيضًا. وتتناول أيضًا الديناميات الداخلية مع الإشارة إلى الهياكل الاجتماعية والثقافية والتكيّف مع التقنيات الجديدة. تؤكد نظرية التحديث على أن المجتمعات التقليدية سوف تتطوّر مع تبنيها لممارساتٍ أكثر حداثة، فعند اسقاط واقع حال تركيبة السكانية العراقية وتفرعاتها على المجتمع العراقي والية تعامل الدولة معها ومحاولات صهر هذه الهوية تحت مسمى الهوية الجامعة وذلك نتيجة للمتغيرات الاقليمية والدولية التي أحدثت تغيرا في استقرار النظام السياسي العراقي لكنها في معظم الوقت كان لهذا التنوع وجهة نظر أخرى.

الدّراسات السّابقة

- دراسة نجم الدّين فارس (2020) بعنوان: (البنية الاجتماعيّة و أثرها على النّظام السّياسيّ في العراق)، جاءت هذه الدّراسة لتحقيق وفهم طبيعة المجتمع العراقيّ ومدى تأثيره على النّظام السّياسيّ وكيفيّة وجود المحاصصة السّياسيّة كما هدفت هذه الدّراسة إلى مناقشة البنية الاجتماعيّة

وأثرها على النّظام السّياسيّ، ثم أثرها في استقرار العراق السّياسيّ، وذلك من خلال بيان مفهوم البنية الاجتماعيّة وعلاقتها بالنّظام السّياسيّ، ومن ثمّ دراسة المكونات القوميّة والإثنيّة الأساسيّة المرتبطة بالبنى الاجتماعيّة العراقيّة، فقد توصّلت الدّراسة لعدد من النّتائج أهمّها أنّ لتنوّع البنى الاجتماعيّة في العراق دور كبير في خلق حالة من عدم الاستقرار السّياسيّ، وذلك بالنّظر إلى عدم إمكانيّة الدّولة بإيجاد بيئة جامعة لكافة البنى الاجتماعيّة داخلها.

- **دراسة أسعد سليمان (2017) بعنوان: (العراق جذور الصّراعات الدّاخليّة)**، ركّزت هذه الدّراسة على البعد الطّائفيّ (السّنة والشّيعة) باعتبارها المشكل الرّئيسي الذي يؤثّر سلبا على استقرار العراق في الوقت الحاضر، كون هذه القضيّة تمتدّ وتتداخل مع الأزمات في دول المنطقة، وذلك عبر دراسة هذه القضية من خلال دراسة الجغرافيا السّياسيّة للعراق وتطوّر الأوضاع تاريخيّا، ومن ثمّ دراسة التّنوع المذهبيّ والدّينيّ ومراحل تطوّر الصّراع داخل العراق مع التّطرّق لأهم الفواعل الدّاخليّة والخارجيّة المؤثّرة فيه، فقد خرجت هذه الدّراسة بالعديد من النّتائج كان أهمّها أنّ للبعد الطّائفي أثر سلبيّ كبير خصوصا بعد احتلال العراق في عام 2003 على الاستقرار السّياسيّ مما ساهم على نحو كبير في خلق حالة من الصّراعات المؤثّرة في خلق حالة من الاستقرار.

- **دراسة حسان بن نوى (2019) بعنوان: (تأثير الأقليّات على استقرار النّظم السّياسيّة في الشّرق الأوسط)**، ركزت الدّراسة على دراسة موضوع الأقليّات، وتأثيرها على مختلف النّظم السّياسيّة في الشّرق الأوسط، وذلك من خلال الأهميّة التي تمثّلها هذه المنطقة للقوى الدّوليّة والأقليميّة الساعية للسّيطرة على هذه المنطقة مما جعل منها منطقة صراع مستمر شكّلت الأقليّات طرفا فيه، مما أثّر على حالة الاستقرار السّياسيّ التي تشهدها هذه المنطقة فقد خرجت الدّراسات بالعديد من النّتائج التي بيّنت أنّ الأقليّات في الشّرق الأوسط على نحو عام لم يكن لها دور إيجابيّ في تحقق الاستقرار نتيجة العديد من العوامل منها ما هو متعلّق في عدم مقدرة هذه الأنظمة على تحقيق الاندماج الاجتماعيّ ومنها ما هو متعلّق برغبة هذه الأقليّات بالتّوسّع على حساب وحدة الدّولة.

- **دراسة فارس حسن المهداوي (2021) بعنوان:(مستقبل الأقليّات في العراق ومصادر تهديدها)**، ركّزت هذه الدّراسة على إشكاليّة استمرار الصّراع السّياسيّ في العراق، وظهور الممارسات العنصريّة في المجتمع العراقيّ، بالإضافة الى استمرار التّدخّلات الدّوليّة والإقليميّة وظهور التّنظيمات الإرهابيّة، وأثر هذه التّداعيات على على التّركيبة الدّيموغرافيّة في البلاد، مما يهدّد التنوّع الإثنيّ الذي تميّز به العراق لقرون طويلة وهنا خرجت الدّراسة بالعديد من النتائج التي استشرفت مستقبل العراقي في ضوء الأقليّات الموجودة وسلوكاتها واعتبرت أنّ هذه الأقليّات إذا لم تستطع الأنظمة السّياسيّة تحقيق نوع من أنواع الاستقرار السياسيّ فيها ستؤول بنهاية المطاف إلى زيادة الهويّات الفرعيّة التي ستنتهي بإضعاف الدّولة.

المفاهيم الأساسيّة للدّراسة:

الدّيمغرافيا (Demography): هي الدّراسات السّكانيّة، التي تساعد على فهم المجتمعات البشريّة، من خلال تقديم بيانات حول خصائص السّكان في مجتمع بشريّ معيّن، بالاعتماد على دراسة حجم السّكان وتوزيعهم، وتركيبة هذه المجتمعات الإثنيّة واللّغوية والدّينيّة، الأمر الذي يسمح بالتّنبؤ حول الوضع السّكانيّ والتّغيرات المحتملة. (More, 2019)

الاستقرار السّياسيّ: "حالة الثبات وعدم التّغيير فيما يعرف بالمؤسّسات السّياسيّة الرّسميّة وغير الرّسميّة التي ترسم قوانين ودساتير وأعراف تحكم وتضبط نسق وتوازن المؤسّسة للوصول إلى الأهداف المنشودة وكذلك ضبط العلاقة مع بقية النّسق السّياسي داخل مؤسّسات الدّولة".(الشّاهر،2016)

الأقليّات: هي جماعات تتميّز عرقيّا أو دينيّا أو لغويّا أو قوميّا عن بقية أفراد المجتمع الذي يعيشون فيه، وتكون أقل عددا.

الإثنيّة: كل قطاع من المجتمع يتمايز عن الآخرين بواسطة الثّقافة أو اللّغة أو الخصائص الطّبيعيّة. (ممدوح،2020)

- **المبحث الأول:** الإطار النّظري للبحث.
- **المبحث الثاني:** الدّيموغرافيا وعلاقتها بالنّظام السّياسيّ.
- **المبحث الثالث:** أثر التّكوين الدّيموغرافيّ في تحقيق الاستقرار السّياسيّ.
- **العراق حالة دراسة**
- وبعد ذلك تأتي الخاتمة، والنّتائج والتّوصيات

المبحث الأول

الدّيمغرافيا وعلاقتها بالنّظام السّياسيّ

يتميّز كل بلد من بلدان العالم بخصوصيّة في التّركيب الدّيمغرافيّ للمجتمع داخل الدّولة، وتقوم العلاقة داخل كل مجتمع على العلاقات المتبادلة بين مكوّناته، فالبناء الاجتماعيّ في كل بلد قائم على شكل العلاقة النّاشئة بين أفراده، فالفرد لا يؤثر في المجتمع بصفته الفرديّة وإنّما على نحو علاقة متبادلة ومؤثّرة في الاتّجاهات كافّة.

فالطّبيعة البشريّة تحتّم على الأفراد العيش ضمن جماعة سواء كان هذا في المجتمعات القديمة أو الحديثة، وإن تغيّرت طبيعة هذه المجموعات أو الأهداف التي تجمع بين أفرادها بين الماضي والحاضر، سواء من حيث التّركيبة الإثنيّة أو الدّينيّة أو اللغويّة أو الاقتصاديّة، فالمجتمعات الإنسانيّة في حالة تغيّر دائمة، وتمثّل التّكوينات الاجتماعيّة القائمة على اللّغة أو الدّين أو الإثنيّة أو العوامل الاقتصاديّة عوامل ربط أو تفكّك داخل هذه المجتمعات. وهذا ما سيتم توضيحه من خلال المطلبين الآتيين:

- المطلب الأول: ماهيّة الديمغرافيا (Demography).
- المطلب الثّاني: علاقة التّكوين الدّيمغرافي بالنّظام السّياسيّ.

المطلب الأوّل

ماهية الدّيمغر افيا (Demography)

يمثّل السّكّان أحد الأركان التي تقوم عليها الدّولة، ويعدُّ أحد أهم المقومات التي تمنح الدولة قوّة ومكانة دوليّة، بسبب أهمية العنصر الدّيمغرافي للدّولة في البناء والدّفاع والصّناعة وغيرها من المجالات التي تشكّل القوّة البشريّة محرّكا لها، وخاصّة إذا تمتّع هذا العنصر بالانسجام بين مكوناته، أو يكون في بعض الأحيان عامل ضعف للدّولة عندما يشكّل العنصر الدّيمغرافيّ ضغطا على الموارد بسبب الاختلال بين عدد السّكّان والموارد المتوفرة داخل الدّولة، أو من جهة أخرى إذا غلب على هذا المكون عدم الانسجام بسبب الاختلاف الدّيني أو الإثنيّ أو الثّقافيّ، مما يجعل من هذا المكون عامل عدم استقرار قد يؤدي إلى حدوث اضطرابات داخليّة أو في بعض الأحيان يكون سببا في تفكّك الدّولة وتقسيمها، ومن هنا تتجلّى أهمية تعرُّف ما يعنيه مفهوم الدّيمغرافيا. (فتحيّة، 2015)

إنّ مفهوم ديمغرافيا (Demography) هو مزيج من الكلمتين في اللّغة اليونانيّة (Demo) وتعني الناس و(Graphy) وتعني العلم، وهكذا فإنّها تعني علم النّاس أو علم السّكّان. (More, 2019)

والدّيمغرافيا (Demography) هي علم حديث، وتمّت صياغة هذا المصطلح من قبل عالم النّبات والإحصائيّ البلجيكيّ جان كلود اخيل جيلارد عام 1855م، في إشارة إلى الدّراسات السّكانيّة القائمة على دراسة التّفاعلات النّاتجة عن التّغيّرات في معدلات الولادة والوفيات والهجرة، عبر تحليل البيانات وبيان أثر التّغير الدّيمغرافيّ وما ينتج عنه مثل حجم وتوزيعات السّكّان في المستقبل، أو الآثار الاقتصاديّة أو السّياسيّة المرتبطة بذلك التّغيّر (LEUPRECHT AND JACKA, 2013)

وتقوم الدّيمغرافيا (Demography) على نحو أساسيّ على دراسة حجم وبنية وتحرّكات السّكّان عبر الزّمان والمكان، من خلال دراسة التّكوين والتّوزيع المكانيّ للسّكّان وكيفيّة تغيّر هذه الملامح بمرور الوقت، يمكن تطبيق التّحليل الدّيموغرافيّ على مجتمعات بأكملها تحددها معايير مثل التّعليم، الجنسيّة، الإثنيّة والدّين، وتشكّل هذه الدّراسات أهميّة خاصّة، من خلال ما تقدمه من بيانات قادرة على التّحليل والتّنبؤ بالاتّجاهات الاجتماعيّة والثّقافيّة والاقتصاديّة التي لها علاقة بالسّكّان، التي تعد ذات قيمة للحكومات أو القطاعات التي تفيد من هكذا بيانات. (More, 2019)

وعليه فإنّ الدّيمغرافيا (Demography) تمثّل الدّراسات السّكّانية، التي تساعد على فهم المجتمعات البشريّة على نحو أفضل، وذلك من خلال تقديم بيانات حول خصائص السّكّان في مجتمع بشريّ معين، بالاعتماد على دراسة حجم السّكّان وتوزيعهم، وتركيبة هذه المجتمعات الإثنيّة واللّغويّة والدّينيّة، الأمر الذي يسمح بالتّنبّؤ حول الوضع السّكانيّ والتّغيّرات المحتملة. (More, 2019)

فوفقا للجغرافيّ الأمريكيّ "جلين تريوارتا" الذي يرى أنّ السّكّان يمثّلون النّقطة الأساسيّة التي تنبثق منها بقية العناصر، التي يمكن ملاحظتها وتكون ذات أهميّة وتعطي بقيّة العناصر قيمة ومعنى، ووفقا لذلك فهو يرى أنّ دراسات السّكّان يجب أن تكون في مركز الدّراسات في المجالات الأخرى المرتبطة بها. (البيان الإمارات، 2008)

وعليه فإنّه يجب فهم التّغير الدّيمغرافيّ من حيث مستويات الخصوبة في الفرق بين مستويات الزّيادة في أعداد السّكّان بين (الولادات والوفيات)، والهيكل العمريّ (الشّباب بالنّسبة إلى أعداد المسنّين)، وكذلك الهجرة عوامل تؤثّر في الهيكل السّكانيّ الذي بدوره يؤثر على السّياسيّة في الدّولة، من حيث فهم كيف تؤثّر المفاهيم والبيانات الرّئيسيّة في التّغيّر السّكّانيّ على السّياسة جنبا إلى جنب مع المتغيّرات الأخرى الاقتصاديّة والثّقافيّة والمؤسّسيّة، فلا يمكن للسياسة تجاهل الدّيمغرافيا لفهم الهويّات السّياسيّة وأنماط الصّراع والتّغيّر الحاصل في المجتمع. فالدّيمغرافيا في الوقت الحالي يظهر تأثيرها في الجغرافيا السّياسيّة والماليّة والإثنيّة والصّراعات الدّينيّة كما تظهر في أنماط التّصويت، أهمية جعلت من الدّيمغرافيا حقلا مهمّا في مجال السّياسة لم تكن لتحتلّها إلّا منذ فترة قريبة، وذلك بسبب التّغيّرات التي شهدها القرن الماضي من الاختلاط على المستوى العالميّ والإقليميّ، بسبب التّطوّر التّكنولوجيّ، والتّكامل الاقتصاديّ، الذي كان له أثر كبير في إحداث تغيّرات سكّانيّة سريعة على مستوى العالم. (LEUPRECHT AND JACKA, 2013)

وممّا سبق يتبيّن مدى الأهميّة التي تمثّلها الدّيمغرافيا كعنصر حيويّ في تشكيل السّياسة سواء على المدى القريب أو البعيد، وفهم كيف تسهم الدّيمغرافيا في فهم المشاكل السّياسيّة، جنبا إلى جنب مع العوامل الأخرى، أهميّة سيتم تبيانها في المطلب اللاحق لبيان العلاقة بين التّكوين الدّيمغرافيّ والنّظام السّياسيّ.

المطلب الثّاني

علاقة التّكوين الدّيمغرافيّ بالنّظام السّياسيّ

إنّ العلاقة بين التّكوين الدّيمغرافيّ والنّظام السّياسيّ تأتي من التّرابط بين السّياسة والسّكّان التي ينتج عنها ما يسمّى "بالدّيمغرافيا السّياسيّة"، التي تهتم بالأثر المتبادل بين الدّيمغرافيا والسّياسة، من حيث تأثير السّياسة على الدّيمغرافيا ومحاولات التّلاعب بها، وأثر ذلك في التّغيرات التي يمكن أن تحدثها، ويقابله السّمات الأصليّة التي يتمتّع بها السّكّان أنفسهم داخل الدّولة. (Kugler, Tadeusz, 2016)

فبحسب "وينر، مايرون" Weiner, Myron فإنّ "الديموغرافيا السّياسية هي دراسة حجم وتكوين وتوزيع السّكّان في ما يتعلق بالحكومة والسّياسة على حد سواء. وهي معنيّة بالعواقب السّياسية للتّغيّر السّكّانيّ، ولا سيما آثار التّغير السّكّاني على المطالب التي تقدّمها الحكومات، وعلى أداء الحكومات، وعلى توزيع السّلطة السّياسيّة". (Kugler, Tadeusz, 2016)

فالدّيمغرافيا السّياسيّة تركّز على دراسة التّغيرات الدّينامية للمجتمعات البشريّة، من حيث الوجود السّكّانيّ والتّغيرات التي يمكن أن تطرأ عليه في المستقبل وتكوّن ذات أثر في النّظام السّياسيّ.

ولا يمكن تجاهل الحقيقة أنّ النّظم الاستعماريّة (الامبرياليّة) قد أسهمت في إيجاد العديد من المجتمعات القائمة على التعدديّة الإثنيّة والدّينيّة واللّغويّة التي كانت سببا في مشاكل عدم الاستقرار السّياسيّ التي عانت وتعاني منها بعض مناطق آسيا وإفريقيا ومنطقة الشّرق الأوسط، الأمر الذي يطرح وبصورة ملحّة أهميّة فهم الآثار السّياسيّة في العوامل الدّيمغرافية والعكس، مشاكل سيفاقم منها على المستوى الإقليميّ والعالميّ التّباين بين أعداد السّكّان بين زيادة وتراجع. كما يمثّل التّفاوت بين الفئات العمريّة بين فئة الشّباب والمسنّين، كما تمثّل الهجرة عاملا مهما خاصة الهجرة من الرّيف إلى المناطق الحضريّة، وكذلك التّفاوت الإثنيّ والدّينيّ داخل المجتمع، عوامل مثّلت عوامل اضطراب مرتبطة بأسباب اقتصاديّة أو إثنيّة أو دينيّة أو طبقيّة، تقود أحيانا إلى أعمال عنف تهدد استقرار المجتمع وبالتّالي الدّول، وتهدّد في كثير من الأحيان وحدتها خاصة في الدّول ذات الأنظمة الاجتماعيّة والسّياسيّة الهشّة أو الضّعيفة (LEUPRECHT AND JACKA, 2013)

أمّا الصّلة بين الدّيمغرافيا والسّياسة فتعود إلى بداية القرن العشرين على يد "كار سوندرز"Carr Saunders في العام 1936م، عندما قام بتقييم التحولات الديمغرافية واحتمال قيام الحرب العالميّة الثّانية في الفترة ما بين الحربين العالميّتين. (Kugler, Tadeusz, 2016)

فالعامل الدّيمغرافيّ له علاقة وتأثير مباشر في النّظام السّياسيّ، فالوزن الدّيمغرافي للدّولة ما له تأثير مباشر في تعزيز وزنها الجيوسياسيّ، ومن أمثلة ذلك: أدّى النّمو الدّيمغرافيّ الكبير في بريطانيا في القرن التّاسع عشر والعائد إلى تراجع أعداد الوفيات، إلى تبوّء بريطانيا مركز القوّة السّياسيّة الأولى في العالم. كما أدّى تزايد نسبة الولادات في إيرلندا الشّماليّة لدى الأقليّة الكاثوليكيّة إلى تنامي دور هذه الأقليّة ووزنها بمقابل الأغلبيّة البروتستانتيّة، كما أدّى عدم اعتراف باكستان بالخصوصيّة الجغرافيّة لبنغلادش إلى استقلالها عن باكستان عام 1971م. تحرّك يظهر أهميّة العامل الدّيمغرافي في التوجهات السياسية(More, 2019)، كما كان للهجرة التي شهدتها ألمانيا من الجزء الشّرقيّ إلى الغربيّ دور كبير لاحقا في انهيار جدار برلين عام 1989م. ومن الأمثلة السّابقة يتبيّن مدى التّرابط بين العامل الدّيمغرافيّ والعامل السّياسيّ، فالدّيمغرافيا ذات تأثير مباشر في النّظام السّياسيّ للدّول، فالتّداخل العميق بين كلا المجالين نتج عنه حقل "الدّيمغرافيا السّياسيّة"، التي تطرح وبقوّة أهميّة توفّر معرفة عميقة بخصائص الشّعوب الجغرافيّة والتّاريخيّة والثّقافيّة وفي غيرها من المجالات للوصول إلى فهم أفضل للتّحرّكات الشّعبيّة والتّغيّرات الاجتماعيّة وأثارها السّياسيّة. (إسماعيل، 1997)

فبحسب البحوث التي أجراها "هنريك اوردال" الباحث في معهد أوسلو لبحوث السّلام، توصّل من خلالها إلى ازدياد فرص عدم الاستقرار الممزوجة بالعنف أحيانا في المجتمعات التي تشهد زيادة كبيرة في عدد الشّباب الغير قادرين على الحصول على فرص عمل، أو يجدون صعوبة في الاندماج في أنماط الحياة السّائدة، التي أكثر ما تبرز في الدّول ذات الأنظمة الهشّة اجتماعيّا وسياسيّا، التي تكافح فيها الحكومات لضبط الصّراعات المجتمعيّة داخل الدّولة.(Kaufmann and others, 2012)

وبحسب المحرّر المشارك في مركز ويلسون " اريك كوفمان" فإنّ التحوّلات الدّينيّة والإثنيّة داخل البلد الواحد قد تؤدّي إلى تغيّر في التّركيب السّكانيّ، تغيّرات ديمغرافيّة يمكن أن تقود وإن على نحو غير مباشر إلى صراعات بين أفراد المجتمع قد تصل إلى حد اللّجوء للعنف، خصوصا حيث يسود الانتماء الضّيق للهويّة الأوليّة على حساب المجتمع الأوسع، إنتماء يؤدي في النهاية إلى وجود مجتمع منقسم ((Kaufmann and others, 2012

ومن ذلك يتبين كم التّداخل بين التّكوين الدّيمغرافيّ والسّياسة داخل الدّولة، فالحكومات تسعى إلى فهم التّحوّلات والتّغيرات الدّيمغرافيّة داخل الدّولة، وكيفيّة استيعاب هذه التّغيرات ضمن سياسات على المستوى الوطنيّ، تحقّق الغاية في إحداث التّوازن في تفاعل كل طرف مع الآخر.

وفيما يخص قضيتنا البحثية فإنّ العراق المعاصر قد مرّ خلال المئة عام إلى تغيّرات ديمغرافيّة أثّرت على البنية الاجتماعيّة فيه، وكان لها انعكاسات سياسيّة مباشرة منها هجرة المكوّن الأثوري والأرمني إلى العراق، وتهجير المكون اليهوديّ، والزّيادة السّريعة في أعداد السّكّان، وهذا ما سيتم بحثه وتوضيحه في المبحث التالي.

المبحث الثاني

التّكوين الدّيمغرافيّ في العراق

العراق بلد يقوم على التّعدديّة الدّينيّة والإثنيّة (القوميّة)، واللّغويّة وفقا للإعلان الرّسمي لدستور جمهوريّة العراق عام 2005م الذي جاء في الباب الأوّل في مادته الثّالثة أنّ "العراق بلد متعدّد القوميّات والأديان والمذاهب" (جمهورية العراق، مجلس القضاء الأعلى، دستور جمهورية العراق لعام 2005).

وغالبا ما تمّ التّعامل مع العراق كوحدة جغرافيّة وسياسيّة واحدة، دون الأخذ بعين الاعتبار التّعديديّة التي يقوم عليها المجتمع العراقيّ منذ أقدم العصور إلى يومنا هذا، تعامل نتج عنه الكثير من الاضطرابات السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة التي عانى منها العراق عبر حقب زمنية متلاحقة، التي أصبحت صفة متلازمة تقريبا لما هو العراق.

والعراق كدولة من دول منطقة الشّرق الأوسط التي تعاني من كثرة الاضطرابات والقلاقل التي تكون مصاحبة لمشاكل سياسيّة واجتماعيّة أو اقتصاديّة، هذه الصّراعات التي غالبا ما تؤدي إلى اضطرابات وصراعات بينيّة واقتتال داخليّ قد تؤدي في أحيان كثيرة إلى تدخّل خارجيّ على نحو غير مباشر أو على نحو مباشر كما هو في الحالة العراقيّة.

وإن بدأ المشهد السّياسيّ في الحالة العراقيّة معكوسا فقد بدا التدخّل بصورة احتلال خارجيّ من قبل الولايات المتحدة الأمريكيّة في العام 2003م، ليفضي هذا الاحتلال إلى أزمات داخليّة بين الأطراف المختلفة في الدّاخل العراقيّ، لتصل إلى حد تدخّل جهات إقليميّة ودوليّة في إدارة هذا الصّراع، مما عقّد المشهد على السّاحة العراقيّة، مما أسهم في تأجيج الصراع وإطالة أمد الأزمة. (سليمان، 2017)

وهذه الأزمات والصّراعات التي تجلّت على السّاحة العراقية في الفترة التي أعقبت الاحتلال الأمريكيّ للعراق في العام 2003م، لم تكن وليدة اللّحظة بل هي ناجمة عن عقود من الصّراعات الدّاخليّة، والنّزاعات الإقليميّة والتّدخّلات الدّوليّة، مما أدّى إلى تضخّم هذه المشاكل وبروزها في صورتها الطّائفيّة (السّنّة والشّيعة) أو في صورتها القوميّة كما هو الحال في القضيّة الكرديّة، يضاف لها المشاكل المصاحبة إلى تراجع القبضة الأمنيّة بعد الاحتلال وأسفرت عن أحداث مؤسفة طالت بعض الأقليّات الدّينيّة والإثنيّة كما هو الحال مع أبناء الطّائفة المسيحيّة والطّائفة الأيزيديّة والصّابئة المندائيّة، نزاعات أسهم تشابكها داخليّا وخارجيّا إلى استمرار وجودها.

وهذا ما سيتم الوقوف عليه وتوضيحه من خلال المطلبين الآتيين:

- المطلب الأوّل: التعدديّة الدّينيّة
- المطلب الثّاني: التعدديّة الإثنيّة (القوميّة)

المطلب الأوّل

التّعدديّة الدّينيّة

يعدُّ التّنوّع الدّينيّ صفة ملازمة لجميع المجتمعات البشريّة تقريبا، فتعدد الأديان وتنوّعها ظاهرة طبيعيّة ملازمة للطّبيعة البشريّة المجبولة على الاختلاف والتّنوّع، مما يجعل من هذا الدّين أو ذاك سمة تعطي خصوصيّة ثقافيّة وفكريّة واجتماعيّة لكل مجتمع أو جماعة تسود فيه(Alhalalmeh,2021).

ويضم العراق اليوم العديد من الدّيانات، ففي العراق نجد الإسلام والمسيحيّة كديانات رئيسيّة يتبعها معظم أبناء الشّعب العراقيّ، والى جانبها نجد ديانات يتبعها أقليّات في العراق متمثّلة في الصّابئة (المندائيّة) والأيزيديّة، وديانات انتهت تقريبا في العراق بفعل عوامل سياسيّة كما الدّيانة اليهوديّة، فكما ورد في دليل الجمهوريّة العراقيّة للعام 1960م الخاص بالدّيانات جاء فيه (في العراق مسلمون وهم ذوو الأكثريّة الغالبة، الذين تدين حكومة الجمهورية رسميًا بدينهم، ونصارى " مسيحيّون"، ويهود، وأيزيديّون، وصابئون، وأعداد قليلة من البابيّين "البهائيّة"، ومجوس زردشتيّون، شبكيّون، وصارليّون، وكاكائيّون، ونصيريّون. والحرية الدّينية مضمونة بدستور الجمهوريّة العراقية المؤقّت، ومكفول لها بالتّوالف والعرف الاجتماعيّ الذي احترمه العراقيّون منذ أقدم الأزمنة) (الخيون، 2016)

ووفقا للإحصاء الذي أجرته وزارة التّخطيط العراقيّة عام 2004م، فإنّ النّسب كالآتي: يشكّل المسلمون ما نسبته 96 %، بينما تشكّل الأقليّات الغير مسلمة ما نسبته 4% من عموم سكّان العراق (الدليمي، 2019: 153)

هذا التّنوع الذي أعطى للعراق سمة مميّزة هو ما سنحاول التّعرّف عليه في هذا المبحث، من خلال البحث في أهم الدّيانات الموجودة في العراق اليوم، التي كان لوجودها أثرا مباشرا على حالة الاستقرار أو العكس كونها كانت سببا في النّزاع والشّقاق الذي يسود في المجتمع قديما وحديثا وهي الإسلام، المسيحيّة، الصّابئة (المندائيّة)، الأيزيديّة.

أولا: الإسلام: ينقسم المسلمون في العراق حسب انتمائهم المذهبيّ إلى طائفتين هما السّنّة والشّيعة، ويصحّ القول أنّ العراق يقسم إلى ثلاثة مناطق دينيّة رئيسيّة، التي يمكن تحديدها بالمناطق الجغرافيّة الآتية، المنطقة الأولى التي تشمل كامل المنطقة الواقعة إلى جنوب العاصمة بغداد، وتتميز بكثافتها

السّكانيّة العالية، أما إثنيًا فهي مناطق عربية خالصة باستثناء وجود أقليّة فارسيّة في المدن المقدّسة في النّجف وكربلاء. أمّا من النّاحية المذهبيّة فيسيطر المذهب الشّيعيّ، أمّا المنطقة الدّينيّة الثّانية فهي في المناطق التي تقع إلى شمال العاصمة بغداد، بالإضافة إلى الأودية الواقعة بين دجلة والفرات حتّى الموصل، يسكنها العرب السّنة على نحو رئيسيّ، أمّا المنطقة الدّينيّة الثّالثة فتقع على حدود المنطقتين السّابقتين وتتحدّد في "الهلال الكرديّ" الواقعة في شمال وشمال شرق العراق تسكنها الأغلبيّة الكرديّة، وهي منطقة سنيّة في عمومها، وتمتزج وتلتقي هذه المناطق الدّينيّة في العاصمة بغداد وكذلك في مدينة ديالى التي يوجد بها أقلية كرديّة تنتمي إلى المذهب الشّيعيّ، والمشتهرون باسم "الأكراد الفيلية" (بطاطو، 1995)

ثانيا: المسيحيّة: ويشكّل المسيحيّون ما نسبته 3% من سكّان العراق، (قرم، 2006)، وتسود في العراق ثلاثة مذاهب مسيحيّة رئيسيّة هي: (الكاثوليك واليعاقبة والنّساطرة). ونسبة أقل تتبع المذهب البروتستانتيّ، أمّا الطّوائف التي يتوزّع عليها أتباع المذهب المسيحيّ فهي (الكلدان والسّريان والنّساطرة) ويسكن معظم المسيحيّين في مدينة الموصل وما حولها وأغلبهم من الكلدان والسّريان، ويتوزّع الآخرون على القرى المنتشرة حول المدينة، ومنها زاخو والعماديّة التي يسكنها الأثوريين بعد إعادة توطينهم في العراق (سلوم،2013)

ثالثا: الصّابئة (المندائيّة): الصّابئة (المندائيّة) ومن أسمائهم أيضا "المغتسلة" إحدى أقدم الدّيانات الحيّة الموجودة في العراق اليوم، وارتبطت هذه الدّيانة وأتباعها بوجود الماء (برنجي، 1995)، والصّابئة يتكلّمون لهجة من اللّهجات الآراميّة الشّرقيّة، وبقيت لغتهم كما هي بدون تغيير ولم تتأثّر بأي لغة أخرى (برنجي، 1995). ويسكن الصّابئة في مناطق جنوب العراق في لواء العمارة ولواء المنتفق، وأغلبيّتهم من مناطق قلعة سكر وسوق شيوخ (الهاشميّ، 1930)

رابعا: الأيزيديّة: تمثّل الأيزيديّة إحدى الدّيانات القديمة التي ما تزال موجودة في العراق حتى اليوم. يسكن الأيزيديّون على وجه الخصوص منطقة جبل سنجار وبعض القرى التّابعة لقضاء شيخان خصوصا وادي لالش. والدّيانة الأيزيديّة ديانة مقتصر التعبد فيها فقط على أتباعها، فهي ديانة غير تبشيريّة. (العزاوي، 1935)

المطلب الثاني

التّعددية الإثنيّة (القوميّة)

أسهم الموقع الجيوسياسيّ للعراق في إعطائه مكانة متفرّدة، حيث كان العراق _تاريخيّا_ الممرّ الطّبيعيّ الرّابط بين آسيا وإفريقيا وأوروبا، ونتيجة لذلك فقد أصبح العراق منذ نشوئه هدفا لهجرات الشّعوب المحيطة به، التي استوطنت العراق، وأسست دولا وحضارات مثل الأكّاديّة والأشوريّة والبابليّة التي أعطت للعراق هويّته الحضاريّة. (عبد الرّزاق الحسني، 2008)

ومع دخول الإسلام إلى العراق انطبع العراق بالهويّة العربيّة الإسلاميّة، وبالإضافة إلى المكوّن العربيّ تتابعت الهجرات إلى أرض العراق خاصة بعد السّيطرة المغوليّة على العراق في العام 1250م بقيادة هولاكو، ليبدأ منذ ذلك التّاريخ تناوب شعوب مختلفة على حكم العراق، مثل المغول والفرس والتّرك متمثلّا ذلك بالحكم العثمانيّ الذي استمرّ حتّى دخول القوّات البريطانيّة واحتلالها العراق في العام 1917م. (لونكريك، 1941)

ولم تتوقّف الهجرات إلى العراق إلا في فترة متأخّرة من سيطرة الدّولة العثمانيّة على العراق، و استمر الوضع بعد ذلك باستثناء الهجرات المحدودة التي قدمت إلى العراق والمتمثلة بهجرة الأرمن والأثوريين إلى العراق بعد الأحداث التي تعرّضوا لها خلال الحرب العالميّة الأولى. (المدور، 1981)

ويتكوّن المجتمع العراقيّ من ثلاث قوميّات رئيسيّة هي العرب والكرد والتّرك، بالإضافة إلى قوميّات تمثّل أقليّة في المجتمع العراقيّ وهم الإيرانيّين الذين سكنوا العراق خاصّة في المناطق والمزارات الدّينية كالنّجف وكربلاء، وكذلك الأرمن والأثوريين الذين قدموا إلى العراق في الفترة التي أعقبت الحرب العالميّة الأولى، وذلك بسبب عمليّات التّهجير التي تعرض لها الشّعبان وأدّت إلى نزوحهم عن مناطقهم، وقدوم عدد منهم إلى العراق والاستقرار فيه. (سلوم، 2013)

هذا ويشكّل العرب ما نسبته (77) بالمئة من سكّان العراق، يليهم الأكراد بنسبة (13) بالمئة، أمّا الإيرانيّين فنسبتهم تبلغ (4)، يليهم التّركمان بنسبة (2) بالمئة، بينما تشكّل الأقليّات الأخرى ما نسبته 4 بالمئة. (الدّليمي، 2019)

1- العرب: يعدُّ العرب القوميّة الأكبر في العراق حيث يشكّلون ما نسبته 77 %، (الدّليمي، 2019) من تعداد الشّعب العراقيّ، فهم بذلك يشكّلون غالبيّة الشّعب العراقيّ، ويتركّزون في محافظات وسط وجنوب العراق، وفي مناطق غرب العراق ويتوزّع قسم منهم على المحافظات الشّماليّة ومناطق الصّحراء، ويدين أكثريّتهم بالدّين الإسلاميّ، وينقسمون مذهبيّا إلى: شيعة بنسبة 42% وسُنّة بنسبة 35%، (الدليمي، 2019)، كما أشار استطلاع للرأي أجراه مركز(Pew Research) في العراق في أواخر العام 2011 أنّ 51% من السّكّان عرّفوا عن أنفسهم أنّهم شيعة مقارنة بـ42% قالوا أنّهم سُنّة).(LIPKA, 2014)

2-الكُرد: يعدُّ الكرد القوميّة الثّانية في العراق بعد القوميّة العربيّة، ويشكّلون ما نسبته 13 بالمئة من سكّان العراق، ويدين أغلبيّتهم بالدّين الإسلاميّ على المذهب السّنّي، ويتميّزون عن بقية سكّان العراق بالمنشأ واللّغة، ويتوزّع الكرد على المحافظات الشّماليّة الرّئيسيّة وهي أربيل، السّليمانيّة، دهوك وحلبجة وهي ما يطلق عليها اليوم (إقليم كردستان)، التي منحت الكرد تميّزا جغرافيّا عن بقية سكّان العراق. (فارس، 2020)

3- الإيرانيّين: يشكّل الإيرانيّين ما نسبته 4% من سكّان العراق، (الدّليمي، 160:2019)، وقد استقرّوا في العراق وخصوصًا في النّجف وكربلاء والكاظميّة بسبب وجود المزارات الدّينية المقدّسة. (سلوم،2013)

4- التّركمان: تبلغ نسبة التّركمان في العراق 2% من مجموع تعداد الشّعب العراقيّ، ويتوزّع التّركمان مناصفة بين المذهبين السّنّيّ والشّيعيّ بنسبة 1% بالمئة لكل مذهب، (الدليمي،:2019). يرجع وجود التّركمان في العراق إلى قرون مضت، فالوجود التّركمانيّ في العراق ليس حديثًا وإنّما يعود إلى زمن الدّولة الأمويّة التي عملت على استقدام الجنود من التّرك المسلمين وتجنيدهم في الجيش (الضابط،2007). أمّا الموجة الأخيرة من المهاجرين التّركمان فقد جاءت مع دخول العراق تحت الحكم العثمانيّ (الصمانجيّ، 1999)

5- الأقليّات الأخرى: ويضم العراق أقليّات أخرى مثل الأرمن والأثوريين الذي قدموا إلى العراق خلال الحرب العالميّة الأولى، فقبل العام 1914م عاش الأثوريين والأرمن في النّاحية الجنوبيّة الشّرقيّة للدّولة العثمانيّة ضمن ولاية هكاري (حكاري). (خوشابا، 2001)

كما يضمّ العراق أقليّات أخرى مثل الشّبك ويتوزّع الشّبك على القرى الواقعة إلى الشّرق من مدينة الموصل، (عبود، 2018)

ويتبيّن ممّا سبق وجود ديانات طوائف وقوميّات متعدّدة في العراق، و كان هذا سببا في عدم وجود صبغة قوميّة جامعة للمجتمع العراقيّ ككل، فالطّبيعة الدّينيّة والقوميّة كانت سببا في إبقاء مكوّنات المجتمع متفرّقة سواء من حيث مناطق سكناهم أو من حيث طبيعة الحياة الاجتماعيّة أو الاقتصاديّة التي تتّبعها كل جماعة. فمناطق الأكراد معزولة عن مناطق التّركمان، ومناطق العرب السُّنّة ذات خصوصيّة مختلفة عن مناطق الشّيعة، وكذلك هو الحال مع أتباع الدّيانة المسيحيّة والدّيانات الأخرى، حيث احتفظت كل طائفة بخصوصيّتها الدّينيّة والإثنيّة من خلال الانعزال جغرافيّا وثقافيّا عن بقيّة المكوّنات، كما كان للموروث الاجتماعيّ دورا في هذه العزلة فقد كان البدويّ الأصيل يزدري من يعمل بالزّراعة والفلاحة من أبناء القبائل الأخرى، كلها عوامل أسهمت في عزل أبناء المجتمع عن بعضهم البعض، وخلقت مجتمعات داخل المجتمع الواحد.

المبحث الثالث

أثر التّكوين الدّيمغرافيّ على النّظام السّياسيّ في العراق

وبالعودة إلى الجغرافيا وخريطة العراق التي هي كالعديد من دول الشّرق الأوسط كانت نتاج عمليّة عائدة إلى فترة الاستعمار، وهي في بعض أجزائها عائدة إلى ما كان عليه العراق منذ العصور القديمة وهو "الأساس الجغرافيّ" الذي أعطى للعراق هويته، وقد انعكس هذا على استقرار العراق سلبًا وفقًا للحقيقة السياسية العالمية القائمة على مبدأ "إنّ المنطقة الأكثر مركزيّة جغرافيا من الأراضي الجافّة هي أقلّها استقرار"، ويسهم فيه تعدد الأديان والأيدولوجيّات الفاعلة فيه. (كابلان، 2015)

فاستخدام بعض مكوّنات الشّعب من قبل قوى دوليّة أو إقليميّة كان يهدف إلى استغلال هذه المكوّنات كقوة محليّة تخدم أهدافها في ظل اللّعبة الدّوليّة في سعي هذه الدّول لتحقيق مصالحها السّياسيّة والاقتصاديّة، أو في السّعي للهيمنة لفرض سياسة معيّنة.

عزّز من ذلك الانقسامات الدّاخليّة التي كانت وما زالت محرّكًا لمختلف أنواع الصّراعات بين أبناء الوطن الواحد، والدّولة والشّعب كلٌّ كان يدفع من رصيده بسبب هذه الصّراعات الجانبيّة والأزمات المسلّحة، التي مثّلت بخسائرها البشريّة والماديّة عمليّة استنزاف مستمرّة أنهكت الدّولة، ومزّقت النّسيج المجتمعيّ الهش أصلًا، وعمقت الشّرخ بين مكوناته، ورسّخت لصراع الهويّات الفرعيّة المذهبيّة والقوميّة التي أبرزت الانقسامات القديمة الجديدة التي تنخر في جسد الأمّة العراقيّة.

وهذا ما سيتم الوقوف عليه وتوضيحه من خلال المطلبين الآتيين:

- المطلب الأوّل: أثر التّكوين الدّيمغرافيّ على النّظام السّياسيّ في العراق.
- المطلب الثّاني: تقييم أثر التّكوين الدّيمغرافيّ على النّظام السّياسيّ في العراق.

المطلب الأوّل

أثر التّكوين الدّيمغرافيّ على النّظام السّياسيّ في العراق

شكّل التّنوع الإثنيّ والدّينيّ الكبير الذي يتمتّع به الشّعب العراقيّ مدخلا استطاعت من خلاله قوى دوليّة وأقليميّة التدخّل في الشّأن العراقيّ، وذلك عبر استخدام هذه المكوّنات ضد النّظام الحاكم كما هو في الحالة الكرديّة التي عانت منها الحكومات العراقيّة على مدى عقود طويلة، أو تمّ استغلالها ضد بعضها البعض ومثاله أحداث العنف الأهليّة التي عصفت بالعراق عقب الاحتلال الأمريكيّ في العام 2003.(سليمان، 2017)

ولا نبالغ إذا قلنا أنّ المنطقة العربيّة ومن ضمنها العراق تمثّل مساحة جغرافيّة بحدود مناطق أخرى من العالم، متمثّلة بأوروبا، والولايات المتّحدة الأمريكيّة، وذلك باعتبارها الدّول الأكثر قوّة وتقدّمًا في وقتنا الحالي، وعليه فلا سبيل إلى أن تنعم منطقتنا بالسّلام والاستقرار والسّير على طريق التّنمية والازدهار إلا برغبة هذه الدّول في التخلّي عن استخدام قوّتها ومحاولة فرض سيطرتها وهيمنتها على المنطقة، واللّجوء إلى خيار التّعايش بسلام بين العالم الغربيّ وباقي الشّعوب، (قرم، 2006)

ومن هنا يظهر أثر هذه التّدخّلات في استقرار العراق وفي قوّة نظامه السّياسيّ، فقد مثّلت التدخّلات الدّوليّة والإقليميّة عامل عدم استقرار خاصّة

في العقود الأخيرة، التي برز تأثيرها في كثير من الأحيان من خلال استغلال المكوّن الدّيمغرافيّ للعراق لتحقيق أهدافها، التي تظهر كالآتي:

أولا: التّدخّل الدّوليّ: كانت بريطانيا اللّاعب الرّئيسيّ في رسم ملامح المنطقة في القرن العشرين، رغم تواجد لاعبين آخرين ومن أهمهم فرنسا، وذلك بسبب السّيطرة شبه المطلقة لبريطانيا على المنطقة التي تعدُّ عقدة الوصل في كل المنطقة. كان العراق بموقعه الاستراتيجيّ وغنّاه بالثّروات الطّبيعيّة في دائرة الاهتمام البريطانيّ منذ وقت سابق على دخول القوّات البريطانيّة واحتلالها إيّاه في الحرب العالميّة الأولى، بدت هذه الأهميّة في جملة "اللّورد كيروزن" التي وصف بها أهميّة العراق لبريطانيا: "حدود الهند تقع على الفرات". في مقاربة لأهميّة العراق المساوية لأهميّة الهند في وقتها بالنّسبة لبريطانيا. (لازاريف، 2013)

من ناحية دور الولايات المتّحدة في العراق فنبدأ من حيث انتهت الأحداث؛ فالغزو الأمريكيّ للعراق في العام 2003م لم يأتِ مبتورًا عن الأحداث التي مر بها العراق منذ اتخاذه قرار احتلال الكويت في العام 1990م، فالغزو الأنجلو-أمريكي للعراق هو الحلقة الأخيرة من حلقات الاستهداف المباشر للعراق، التي بدأت مع حرب الخليج الأولى مرورًا بسنوات الحصار والعقوبات التي رافقتها، وصولًا إلى احتلال العراق والإطاحة بنظام الرّئيس صدام حسين. (الشناوي،2012)

ومن نتائج الغزو الأمريكيّ للعراق هو إقرار نظام المحاصصة لعراق مابعد 2003 الذي يتم توزيع المناصب فيه وفقا للانتماء الدّينيّ أو الإثنيّ، ومن الأمثلة عليه أنّ المناصب الحكوميّة توزّع وفقا لهذا النّظام كالاتي: رئيس الوزراء من المكون الشّيعيّ حصرا، ورئيس البرلمان من المكون السّنّيّ حصرا، ومنصب رئيس الجمهوريّة هو للمكوّن الكرديّ حصرا، وعلى ضوء هذا التّقسيم يتم توزيع الحقائب الوزاريّة في الحكومة بواقع 13 حقيبة وزاريّة للمكوّن الشّيعيّ، و6 حقائب وزاريّة للمكوّن السّنّيّ، و4 حقائب وزرايّة للمكوّن الكرديّ، ووزارة كوتا هي للمكوّن المسيحيّ. هذا النّظام الذي أصبح عقبة في سبيل أيّ توافق حكوميّ وسببا في ضعف الأداء الحكوميّ، وحالة عدم الاستقرار السّياسيّ الذي يشهده العراق في مرحلة ما بعد الغزو، واليوم يقف عائقا أمام تشكيل حكومة عراقيّة على ضوء نتائج الانتخابات البرلمانيّة الأخيرة. (المركز السّويديّ للمعلومات، 2022)

ويتبيّن ممّا سبق أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة باحتلالها العراق عملت على إضعافه من خلال قيامها أولًا بتفكيك الدّولة العراقيّة التي كانت قائمة قبل الغزو، وعدم الاكتفاء بالقضاء على نظام الرّئيس صدّام حسين كما كان معلنًا، وكذلك عدم محاولتها تحصين العراق وحمايته من التّدخّلات الإقليميّة من دول الجوار العراقيّ خاصّة، مما أدّى إلى تغلغلها وفرض نفوذها في الدّاخل العراقيّ ومن أهمّها "إيران". أمّا الخطوة الثّالثة فتحققّت عبر إقرار نظام المحاصصة السّياسية عبر المحاصصة الطّائفيّة التي كانت ومازالت حجر عثرة في سبيل أيّ توافق عراقيّ يقوّي من النّظام السّياسيّ لتحقيق الاستقرار في العراق.

ثانيا: التدخّل الإقليميّ: إنّ من حتميّات الجغرافيا أن وضعت العراق في موقع متوسّط بين دولتين قويّتين هما تركيا وإيران، تداخل جغرافيّ سبب تداخلًا إثنيًّا ومذهبيًّا مع دول الجوار مما سبب أزمة في تحديد الهُوية العراقيّة، كما أنّ كلا الدّولتين تسعيان إلى استغلال التّحوّلات الإقليميّة وحالة عدم الاستقرار التي تعيشها المنطقة، التي تشهد خللًا واضحًا في القدرات واختلال في ميزان القوى خاصّة في الحالتين العراقيّة والسّوريّة، بعد أن كانت المنطقة تشهد توازنًا إلى حد ما، في سعي من هذه الدّول إلى إعادة صياغة الواقع الإقليميّ بما يتلاءم مع طموحاتها لبناء مراكز قوى جديد تكون أقطابًا فيها، خاصّة في ظل تراجع واضح للدّور العربيّ في المنطقة.

ومما زاد من حالة عدم الاستقرار في العراق والمنطقة هو عمق الخلافات التي تعاني منها دول المنطقة، التي أصبحت عقبة أمام أيّ تقارب بين هذه الدّول، وأصبحت مصدرًا لكل النّزاعات الإقليميّة المستمرّة، ومدخلًا للأطراف الدّوليّة للاستثمار السّلبيّ في هذه الصّراعات واستدامتها، وانتهت بغزو شامل للعراق في العام 2003.(كابلان، 2015)

ومن ثمّ فإنّ الفراغ الأمنيّ والسّياسيّ الذي خلفه الاحتلال الأمريكيّ للعراق شجّع أطرافًا إقليميّة للتّدخّل في العراق، وزاده الإخفاق العراقيّ في الاتفاق على أسس واضحة لوضع نظام سياسي قادر على احتواء الجميع تحت مظلّة واحدة، فالحرب الأخيرة على العراق تركت عراقًا مجزًا وعاجزًا في محيطه الإقليميّ والدّوليّ، ولم يعد قادرًا على ممارسة أدوار إقليميّة كما في السّابق، هذا التّحوّل في التّأثير أعطى الفرصة لدول إقليميّة أن تمارس أدوارًا جديدة في المنطقة مستغلّة الفراغ الذي خلّفه احتلال العراق وتدميره، ليصبح العراق نفسه ساحة صراع لهذه الدّول المتصارعة في ما بينها. (شرارة، 2013)

ومن خلال التّحليل يتّضح لنا أنّ الحرب على العراق وما تبعها من تدخّلات دول الجوار العراقيّ فهي في مجملها صراع حول هويّة الشّرق الأوسط الذي تخوضه الأنظمة القائمة من أجل ضمان بقائها، الذي سيصبح مهددًا على نحو كبير فيما لو قام نظام حكم مستقر في العراق، كان هذا دافعا لهذه الأنظمة لتكريس جهودها من أجل استخدام مختلف الوسائل لإبقاء العراق دولة فاشلة؛ عبر إطالة أمد الصراع فيه وتشتيت جهود الحكومة؛ من خلال الانشغال في حربها ضدّ هذه الجماعات المسلّحة وإضعاف سيطرتها على الأرض، ومنها دعم المنظّمات الإرهابيّة في العراق والسّماح بتدفق الآلاف منهم إلى العراق، ومن أبرز هذه التّنظيمات "تنظيم القاعدة" و"وتنظيم داعش".

من هنا فإنا نرى أن النّفوذ الإيرانيّ في العراق لم يكن نابعًا من قوة إيران فحسب، بل جاء نتيجة الظّروف والمتغيّرات الدّاخليّة العراقيّة والإقليميّة والدّوليّة، ولذلك فقد استغلتها إيران ورقة ضغط تستخدمها بوجه أهل السُّنّة في العراق، وإن دورها في العراق كان سببًا في عزل العراق عن حاضنته

العربيّة والإسلاميّة.ولذلك فقد استطاعت إيران من خلال حلفائها الشّيعة أن تسيطر على العراق من خلال إستراتيجيّات عدّة أهمها: إيصال حلفائها من السّاسة الشّيعة في العراق إلى السّلطة وصناعة القرار ودعمهم للبقاء في سدّة الحكم، والثّانية تتلخّص في تجربتهم الشّعبيّة العسكريّة المتمثّلة بالمليشيات ومنها المنضوية تحت لافتة «الحشد الشعبيّ»، التي جعلتهم سيفًا مسلّطًا على رقاب أهل السُّنّة، وحوّلتهم إلى جنود يدافعون عن أمن إيران بصورة غير مباشرة بزعم أنّهم يقاتلون دفاعًا عن أراضيهم، فضلًا عن توغّلها داخل المجتمع العراقيّ بوسائل شتّى منها: دينيّة ومذهبيّة واقتصاديّة وأخرى اجتماعيّة(الظاهر، 2017).

المطلب الثّاني

تقييم أثر التّكوين الدّيمغرافيّ على النّظام السّياسيّ في العراق

إنّ ظروف ولادة العراق في مطلع القرن العشرين رافقتها أزمات سياسيّة واجتماعيّة كانت في كثير من محطاته سببًا في تهديد وحدته، فقد ولد العراق مثقلًا بتاريخ من التأخّر في ظل الدّولة العثمانيّة، يضاف إلى ذلك مسألة الاختلاف المذهبيّ، والسّيطرة العشائريّة، إلى جانب التّطلّعات القوميّة للأكراد، كلها كانت عوامل وقفت حائلًا أمام الاندماج، وكانت سببًا في عدم الاستقرار وأزمة الهُوية التي يعاني منها العراق. (سليمان، 2017)

وبذلك فإنّ العراق ولد مقسّما بين ثالوث (الشّيعة، والسّنّة، والأكراد)، انقسام كان عصيًّا على الإصلاح، وهذا التّباعد بين المكوّنات الرّئيسيّة خلق تنافسًا بينها، وكان سببًا في الانسداد السّياسيّ الذي نراه على نحو واضح وجليّ اليوم، في ظل غياب أنظمة سياسيّة قادرة على بناء أطر سياسيّة جامعة، تعمل على إزالة الأثر السّلبيّ الذي نجم عن التنوّع المجتمعي للشّعب العراقيّ.(سليمان، 2017)

ويتبين لنا أنّ احتكار السّلطة من قبل فئات سياسيّة بعينها أضعف مفهوم المواطنة التي اتخذت من مفهوم الولاء للنّظام بديلًا عنها، ممارسات خلقت هوّة واسعة بين الحاكم والمحكوم، كما أدّت إلى تهميش فئات واسعة من أبناء الشّعب لدوافع دينيّة أو إثنيّة، هذه الحالة من التناقض والعجز عن إيجاد حلول بديلة توجد تجانسًا يسمو على الهويّات المتعدّدة، جعلت الدّولة في حالة تأهّب دائم من أجل السّيطرة وفرض السّلطة عن طريق القوّة، وهذا ما يفسر حالة الانفجار المجتمعيّ التي عاشها العراق بعد انهيار السّلطة في أعقاب الاحتلال الأمريكيّ عام 2003م، حالة قابلة للتّكرار في كل ظرف مشابه يتم فيها صهر قسريّ لمكوّنات المجتمع.

وإنّ أوّل ضربة للوحدة الوطنيّة بعد غزو العراق واحتلاله هي إقرار المحاصصة الطّائفيّة والإثنيّة، خطوة وإن كانت في ظاهرها تسعى إلى إشراك جميع الأطياف السّياسيّة في الحكم، إلا أنّها أصبحت عامل تفرقة عبر تمسك كل فريق بحصته السّياسيّة، التي تم تضمينها عبر الدّستور العراقيّ الذي وضع بعد الغزو، لتصبح عقبة أمام أيّ اتفاق أو تسوية على المستوى الوطنيّ، ففي كل قضيّة مهمّة يظهر مدى التّناقض والتّنافر بين القوى السياسيّة التي تجعل الوصول إلى التّسوية أمرًا عسيرًا جدًا، ورغم تعدد الأنظمة السّياسيّة التي تعاقبت على حكم العراق في العقود الأخيرة، إلا أنها عجزت عن خلق مجتمع بنسيج متماسك، فالدّول تسقط من داخلها، فمهما كان العدو الخارجيّ شرسًا لن يستطيع السّيطرة إلا إذا وجد سندًا له في الداخل.(الشناويّ،2012: 202-204)

ويتضح لنا أنّ الحكومة العراقيّة أضحت موزّعة بين الضّغوط الدّاخليّة المتمثّلة في الانقسام السّياسيّ الواضح بين الشّركاء في الحكم، وبين تنامي الضّغط الشّعبيّ المتمثّل في المظاهرات التي اندلعت ضد الفساد الماليّ والسّياسيّ في العراق، والضّغوط الخارجيّة المتمثّلة في الصّراع الدّوليّ على أراضيها، كلها عوامل أضعفت من دور الحكومة المركزيّة التي ظهرت غير قادرة على مواجهة هذه التّحديات، وظهرت غالبًا في موقع التبعيّة لهذه الدّولة أو تلك.

ومن هنا فيتضح لنا بأن النظام السياسي هو الناظم للبناء الإجتماعي في الدولة لذلك فإبقاء المجتمع ضمن بوتقة النظام السياسي يحافظ على تماسكه، لذلك فإن المجتمع لا يمكن أن يكون دون وجود النظام السياسي، فهو يحدد أعلى أهداف المجتمع ويحدد قيمها، وذلك لبلوغ الأهداف وتحقيقها وذلك بتنظيم العلاقات داخل المجتمع، فلذلك نخرج بإستنتاج واضح بوجود علاقة تفاعلية بين النظام السياسي والتنوع الإثني والديني والطائفي للتركيب السكاني في أي دولة مثل العراق موضوع الدراسه التي بينت في تشكيل البيئة السياسية وأثرت باستقراراها منذ تأسيسه من عشيرينات القرن الماضي، كذلك كما حصل في سوريا رغم إختلاف التجربة بوجود نوع من الإندماج الاجتماعي على إختلاف تنوعها لكنها ظهرت على السطح خلال الثورة السورية التي بينت خلل واضح في المنظومة الديموغرافية المشكلة للمجتمع العراقي.

الخاتمة

تناولت هذه الدّراسة (أثر التّكوين الدّيمغرافيّ للعراق في استقرار نظامه السّياسيّ) واقع التّكوين الدّيمغرافيّ في العراق وأثرها في استقرار نظامه السّياسيّ، بما انعكس على قدرته على فرض سلطته داخليًّا وخارجيًّا.

فالتّنوّع الدّيمغرافيّ الكبير للمجتمع العراقيّ اليوم، الذي بمجمله عائد الى التّداخل الكبير للمجتمع العراقيّ مع محيطه الجغرافيّ والبشريّ، ترك أثرا واضحا في بنية المجتمع العراقيّ الاثنيّة والدّينيّة، وظهرت آثارها في البناء الفكريّ والنّفسيّ للمجتمع، وانعكست في السّلوك الطّبيعيّ للأفراد تجاه المخالفين في صورة خلافات إثنيّة أو دينيّة أو طائفيّة، وأخيرا في شكل خلافات سياسيّة أزّمت الواقع السّياسيّ على السّاحة العراقيّة.

وقد فشل الواقع العراقيّ -حتى اليوم- في إقامة دولة مدنيّة ديموقراطيّة متماسكة، فصراع القوى المتضادّة داخل المجتمع العراقيّ بالإضافة إلى صراع القوى المتضادّة خارجيًّا والمتضرّرة حتمًا من التّغيير. كل هذا صعّب من عمليّة التّحوّل الدّيمقراطيّ في العراق، وأدخلها في صراعات ومتاهات جديدة، أضعفت الحكومة المركزيّة، فالعراق لم يستطع رد طوق العوامل الخارجيّة المؤثّرة عليه، ولا العوامل الدّاخليّة التي فتّتت المجتمع، التي كانت سببًا في غياب أيّ تماسك داخليّ، وهكذا كانت سببًا في إفشال أيّ عملية سياسيّة بنيت على هذه القاعدة.

وقد قامت هذه الدّراسة على فرضيّة رئيسيّة مفادها (أنّ هناك علاقة سلبيّة بين تنوّع التّكوين الدّيمغرافيّ للمجتمع العراقيّ واستقرار النّظام السّياسيّ)، كما تركّزت إشكاليّة الدّراسة في السّؤال المحوريّ الآتي: (ما أثر التّكوين الدّيمغرافيّ للعراق في استقرار نظامه السّياسيّ)؟

النّتائج

1.إنّ الدّيمغرافيا السّكانيّة لدولة العراق أنتجت واقعًا شديد التّعقيد والتّشابك (في علاقة السّكّان بالأرض)، نتج عنه أزمة تغلغل عانت وما زالت تعاني منها الحكومة العراقيّة، الأمر الذي انعكس سلبًا على قوّة الحكومة وسلامة أراضي العراق.

2.ساهمت التّركيبة الغير متجانسة للمجتمع العراقيّ في إرساء حالة عدم الاستقرار السّياسيّ، الذي وقف عائقًا -حتى اليوم- أمام قيام حكومة مركزيّة قويّة قادرة على مواجهة الأخطار الخارجيّة، وتجاوز الخلافات الدّاخليّة؛ الأمر الذي حال دون بلورة تماسك وطنيّ، وكان عائقًا أمام اتخاذ القرارات وتنفيذها.

3.وفقًا للأحداث الدّائرة اليوم، فإنّ غالبيّة أفراد المجتمع العراقيّ يعيش حالة تشتّت فكريّة وثقافيّة، فهو ضائع بين هويات دينيّة وإثنيّة تفرّقها مواقف مختلفة ومتباينة، مما يولّد أهواء متناقضة حول الهويّة التي تجمع بين أفراد المجتمع ككل، التي ظهرت آثارها في المجتمع على شكل تفكّك وهامشيّة وعنف.

4.إنّ غزو الحضارات وقوى سياسيّة مختلفة للعراق على امتداد تاريخه كان سببا رئيسيّا في تكوين مجتمع مجزّأ، وذلك على الرّغم من التّغييرات الحضاريّة التي شهدها العراق.

التّوصيات

ومن التّوصيات التي يجب الإشارة لها في نهاية هذه الدّراسة:

1.على صانع القرار العربيّ زيادة الدّراسات العربيّة في حقل الجغرافيا السّكانيّة إذا يوجد نقص في الدّراسات العربيّة فيما يخص مجال الدّيمغرافيا.

2.تحليل الإحصاءات السّكانيّة الدّورية بما يخدم مجالات البحث العلميّ للعلوم السّياسيّة والجغرافيا وإعداد جيل يملك ثقافة مشتركة في سبيل توحيد المجتمع العراقيّ وأيّ مجتمع يعاني من تجزئة الجغرافيا.

3.التّركيز على دراسة الدّيمغرافيا في العراق وربطها بالأثر السّياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ، مع التّركيز على النّقاط المشتركة في المجتمع وتعظيمها في سبيل تعظيم وحدة المجتمع.

4.على الحكومة العراقيّة إدخال مناهج تربويّة تبيّن أهميّة وحدة المجتمع العراقيّ بحيث تبيّن أنّ البعد الجغرافيّ عامل قوّة وليس عامل ضعف في حال صهر الانتماءات القبليّة والضّيقة في المجتمع.

المصادر والمراجع

إسماعيل، أ ع. (1997). أسس علم السّكّان وتطبيقاته الجغرافيّة. (ط 8). القاهرة: دار الثّقافة للنّشر والتّوزيع. ص 15.

بطاطو، ح. (1995). العراق، الطّبقات الاجتماعيّة والحركات الثّوريّة، الكتاب الأوّل من العهد العثمانيّ حتّى قيام الجمهوريّة. ترجمة عفيف الرّزاز. (ط2).بيروت: مؤسسّة الأبحاث العربيّة.

البيان الإمارات. (2008). قوانين جيوسياسة السكّان الدّيمغرافيا السّياسيّة، https://www.albayan.ae/paths/books/2008-01-14-1.608504

تركمانيّ، أ أ.(2007). جولة سريعة في تاريخ الأتراك والتّركمان ما قبل الإسلام وما بعده. حمص. سورية: دار الإرشاد للنّشر.

جمهوريّة العراق. (2005). مجلس القضاء الأعلى. دستور جمهوريّة العراق. https://www.hjc.iq/view.77

الحسينيّ، ع(2008). تاريخ العراق السّياسيّ الحديث. (ط7). (ج3) بيروت: دار الرّافدين للطّباعة والنّشر والتّوزيع. ص 19

الحسنيّ،ع. (1985). العراق قديمًا وحديثًا. (ط3). صيدا: مطبعة الفرقان. ص8

خوشابا، ي م. (2001)، حقيقة الأحداث الأثورية المعاصرة. بغداد: مطبعة الأديب البغداديّة

الخيون، ر.(2016). الأديان والمذاهب بالعراق ماضيها وحاضرها.(ط1). (ج3). دبي: مطابع المتّحدة للطّباعة والنّشر

الدّليميّ، ط ح. (2019). هذه هي الحقيقة , الأعداد والنّسب السّكانيّة لأهل السّنّة والشّيعة في العراق. بغداد: مركز الرّافدين للدّراسات الارتياديّة.
سلوم، س.(2013). الأقليّات في العراق. الذّاكرة، الهويّة, التّحديّات. مؤسّسة مسارات للتّنمية الثّقافيّة والإعلاميّة
سليمان، أ. (2017). العراق: جذور الصّراعات الدّاخليّة، المعهد المصريّ للدّراسات.العراق: جذور الصّراعات الداخليّة - المعهد المصريّ للدّراسات-(eipss eg.org)
الشّاهر، ش. (2016). الاستقرار السّياسيّ، معاييره ومؤشراته. مؤسسة دام برس الإعلاميّة.
https://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category
شرارة، و. (2014). العراق مثالا وحنا بطاطو دليلا. بيروت: النّاشر أشكال ألوان
الشناوي، م. (2012). العراق التّائه بين الطّائفية والقوميّة.(ط1). الجيزة: دار هلا للنّشر والتّوزيع
الصّمانجيّ، ع ق. (1999). التّاريخ السّياسيّ لتركمان العراق. (ط1). بيروت: دار السّاقي
الضابط، ش ص. (2007). موجز تاريخ التّركمان في العراق.(ط2). مطبعة أوفيست المصطفى.
الظاهر، ع. (2017). النفوذ الايراني في العراق، مجلة البيان، https://www.albayan.co.uk/MGZArticle2.aspx?ID=5946
عبود، ز ك. (2018)، الشّبك في العراق(ط3). بحزاني نت للثّقافة والنّشر
العزّاويّ، د م. (2009). الاحتلال الأمريكيّ للعراق وأبعاد الفيدراليّة الكرديّة.(ط1).بيروت: الدّار العربيّة للعلوم ناشرون
فارس، ن. (2020). البنية الاجتماعيّة وأثرها على النّظام السّياسيّ في العراق. الحوار المتمدّن
فرقاني، ف.(2015). تأثير التعدّد الإثنيّ في الاستقرار السّياسيّ والأمنيّ في شمال إفريقيا دراسة حالة الطوارق في مالي إثر الحرب اللّيبيّة، رؤية تركية. https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries
كابلان، ر. (2015). انتقام الجغرافيا، ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصّراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير. ترجمة إيهاب عبد الرّحيم عليّ. الكويت: عالم المعرفة
لازاريف، م.س. (2013). المسألة الكرديّة (1917-1923). ترجمة عبدي حاجي. (ط2). أربيل. دار أراس للطّباعة والنّشر
لونكريك، س ه. (1941). أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. ترجمة جعفر الخياط. بغداد: مطبعة التّفيض الأهليّة. ص14
المدور، م(1981). الأرمن عبر التّاريخ. (ط2). دمشق: دار نوبل
مديرية إحصاء السّكّان والقوى العاملة. (2018). تقديرات سكان العراق (2015-2018). جمهوريّة العراق وزارة التّخطيط، الجهاز المركزيّ للإحصاء
مديرية إحصاء السّكّان والقوى العاملة. (2019). تقديرات سكّان العراق (2019). جمهوريّة العراق وزارة التّخطيط، الجهاز المركزيّ للإحصاء
المركز السّويديّ للملعلومات. (2022). العراق: المحاصصة بين الشّيعة والسّنّة والكرد تعرقل تشكيل الحكومة ووقف ترشيح زيباري لرئاسة العراق. centersweden.com
ممدوح، م. (2020). التعدّدية الإثنيّة. الموسوعة السّياسيّة. الموسوعة السياسية(political-encyclopedia.org)

REFERENCES

More, Hemant, (2019), Demographic study, The Fact Factor. https://thefactfactor.com/facts/pure_science/biology/demography/
Kaufmann, Eric and others, (2012), Political Demography: How Population Changes Are Reshaping International Security and National Politics, Wilson Center. https://www.wilsoncenter.org/event/political-demography-identity-institutions-and-conflict-book-launch
Alhalalmeh, Alhareth 2020, the implications of the adoption of the Jewish national law on the Palestinian cause, Studies Journal for Social Sciences - University of Jordan
Kugler, Tadeusz, 2016, Political Demography, Oxford Bibliographies. https://www.oxfordbibliographies.com/view/document/
Leuprecht, Christian and Goldstone, Jack A, 2013, Political Demography file:///C:/Users/Huawei/Desktop/Political-Demography.pdf
MICHAEL LIPKA, (2014), The Sunni-Shia divide: Where they live, what they believe and how they view each other, Pew Research Center. https://www.pewresearch.org/fact-tank/2014/06/18/the-sunni-shia-divide-where-they-live-what-they-believe-and-how-they-view-each-other/